

تركيا... إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة

محمد نور الدين

أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة
اللبنانية، وباحث متخصص بالشؤون التركية.

دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها الحديث، في أعقاب الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية (AKP)، ذي الاتجاهات الإسلامية، في الانتخابات النيابية التي جرت يوم الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢. ومع أن الإسلاميين في تركيا شاركوا في العديد من الحكومات في السبعينيات وترأس أحدهم (نجم الدين أربكان) حكومة ائتلافية في منتصف التسعينيات، فإنه للمرة الأولى، مع حزب العدالة والتنمية، يتسلم حزبٌ إسلامي السلطة بمفرده، بحصوله على غالبية مريحة جداً بلغت ٣٦٣ من أصل ٥٥٠ هي مجموع المقاعد في «المجلس الوطني التركي الكبير»، أي البرلمان.

طرح وصول حزب إسلامي بمفرده إلى السلطة في بلد علماني كمّاً هائلاً من الأسئلة حول مستقبل العلمانية في تركيا وما إذا كانت هناك عودة إلى الهوية الإسلامية، والعلاقات عموماً بين العلمانيين والإسلاميين ومصير النظام الذي أسسه عام ١٩٢٣ مصطفى كمال أتاتورك. كما ظهرت تساؤلات حول مستقبل العلاقات الخارجية التركية، في ظل حكومة إسلامية، مع الاتحاد الأوروبي وما إذا كانت فرص تركيا في الانضمام إليه ستتراجع أم العكس؟ كذلك يطرح وصول الإسلاميين إلى السلطة مستقبل العلاقات مع حليفاتها الأساسية الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إسرائيل، وهل ستتحسن العلاقات بين تركيا والعالمين العربي والإسلامي؟ وهل سيكون ذلك إذا ما حصل، على حساب العلاقات التحالفية الوثيقة مع إسرائيل؟ وأين موقع تركيا من أية ضربة عسكرية محتملة ضد العراق؟ هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها في السطور التالية:

أولاً: دلالات انتصار حزب العدالة والتنمية

حصل حزب العدالة والتنمية (AKP) على نسبة ٣٤,٣ بالمئة من الأصوات (حوالي عشرة ملايين وثمانمئة ألف صوت) متقدماً على حزب الشعب الجمهوري (اليساري العلماني) الذي حلّ في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٤ بالمئة (سبعة ملايين صوت). ولما كان

النظام الانتخابي في تركيا يوجب على أي حزب أن ينال عشرة بالمئة من الأصوات على مستوى تركيا ككل لكي يتمثل في البرلمان، فقد فشلت جميع الأحزاب الأخرى في الدخول إلى البرلمان، إذ نالت كما يلي: حزب الطريق القويم (٩,٦ بالمئة)، حزب الحركة القومية (٨,٣ بالمئة)، الحزب الشاب (٧,٢ بالمئة)، حزب الشعب الديمقراطي (الكردي) (٦,٢ بالمئة)، حزب الوطن الأم (٥,١ بالمئة)، حزب السعادة (٢,٥ بالمئة)، حزب اليسار الديمقراطي (١,٢ بالمئة)، ونالت أحزاب أخرى نسباً من الأصوات تراوحت بين واحد بالمئة وما دون.

إن نسبة الـ ٣٤,٣ بالمئة التي نالها حزب العدالة والتنمية تتيح له الحصول في نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي على ما يقارب ثلث أصوات البرلمان. لكن النظام الانتخابي التركي يجبر المقاعد التي كانت تستحق لحزب ما في دائرة انتخابية فاز بها، عندما يفشل في الحصول على العشرة في المئة على مستوى تركيا، إلى الأحزاب الأخرى الفائزة التي تليه. وكان لسقوط جميع الأحزاب وفشلها في الحصول على نسبة العشرة بالمئة، أن جبرت مقاعدها للحزبين الفائزين كل حسب نسبة الأصوات التي نالها، وهما حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، اللذان تقاسما مقاعد البرلمان: ٣٦٣ مقعداً لحزب العدالة والتنمية، و١٧٨ مقعداً لحزب الشعب الجمهوري فضلاً عن تسعة نواب مستقلين.

يمكن القول ان انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ كانت «تاريخية» من أي زاوية نظرنا إليها:

١ - أسفرت هذه الانتخابات عن تصفية طبقة سياسية بكاملها تنتمي إلى اليسار وإلى اليمين كما لتيارات اسلامية معينة. وخرجت من البرلمان أحزاب عريقة سادت تركيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وغابت وجوه طالما شغلت المسرح السياسي طوال السنوات الماضية وبعضها ما زال في «مقتبل العمر» مثل طانسو تشيللر ومسعود يلماز.

كانت الهزيمة الأثقل من نصيب بولنت اجاويد رئيس الحكومة وزعيم حزب اليسار الديمقراطي (DSP) الذي نال ١,٢ بالمئة فقط بعدما كان قد حل في المركز الأول وفي انتصار كبير في آخر انتخابات جرت عام ١٩٩٩ وبنسبة ٢٢ بالمئة. ويمكن رد هزيمة اجاويد غير المتوقعة بهذا الحجم إلى فشل أداء حكومته الاقتصادية كما إلى تشبثه بالسلطة على رغم مرضه الذي أقعده حوالي ٤ أشهر ما أفقده ثقة ومصداقية واحترام ناخبيه هو قبل الناخبين الآخرين، كما إلى الانشقاقات الخطيرة في صفوف حزبه عشية الانتخابات.

وينطبق القول نفسه على اسماعيل جيم وزير الخارجية السابق الذي انشق عن اجاويد وكان يتطلع ليكون «زعيم تركيا» المقبل اعتماداً على «هدوئه» ونجاحه في العلاقات

أسفرت هذه الانتخابات عن تصفية طبقة سياسية بكاملها تنتمي إلى اليسار وإلى اليمين كما لتيارات اسلامية معينة وخرجت من البرلمان أحزاب عريقة سادت تركيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

مع اليونان و«وسامته» التي ركزت عليها صحف كبرى مثل حريت وميليت وصباح، وشبهوه بمغني الروك التركي المعروف عالمياً «طارقان». لكن المواطن الذي بات ليلاليه منذ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، من دون لقمة خبز تطفئ جوعه، كان، حتى بفطرته، أوعى من أن يؤخذ بوسامة جيم أو بمسيرة «الفتى الاسمر» بولنت أجاويد، خاصة وأن إسقاط اسماعيل جيم من عل والحزب الذي أسسه، حزب تركيا الجديدة، لم يعطه أكثر من ١,١ بالمئة.

الاثنان، أجاويد وجيم، ينتميان إلى اليسار العلماني. لكن «التصفية» التي حصلت طالت أيضاً وبصورة أكثر شمولية اليمين العلماني. فهي هو دولت باهتشي، زعيم حزب الحركة القومية (اليميني المتشدد)، الذي نال ١٧ بالمئة في انتخابات عام ١٩٩٩ وكان يحتل المركز الثاني في البرلمان السابق وكان يشكل مفتاح بقاء الحكومة السابقة، تراجعت أصواته إلى النصف ولم يحصل على أكثر من ٨,٣ بالمئة في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. والعامل الأساسي في سقوطه كان فشله في تحقيق وعوده بحل قضية الحجاب (والتي نال بسببها العديد من أصوات الإسلاميين عام ١٩٩٩) وبتنفيذ حكم الإعدام بعبدالله أوجالان زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل منذ شباط/فبراير ١٩٩٩، والذي كان اعتقاله في تركيا سبباً لمضاعفة أصوات حزب الحركة القومية في انتخابات عام ١٩٩٩. فضلاً عن كون باهتشي شريكاً أساسياً في حكومة أجاويد التي أدت سياساتها إلى أكبر أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ ثمانين عاماً.

ومع أن طانسو تشيلر، زعيمة حزب الطريق القويم، لم تكن شريكة في الحكومة السابقة، إلا أنها لم تنجح في الحصول على ثقة الناخبين وفشلت في الدخول إلى البرلمان بفارق ضئيل جداً، إذ نالت ٩,٦ بالمئة. وفي الواقع إن طانسو تشيلر لم تكن تمثل ذلك «الأمل» الذي يصبو إليه المواطن، إذ إن تشيلر لم تكن لها تجارب ناجحة عندما كانت في السلطة وهي نفسها كانت متورطة في العديد من فضائح الفساد.

الهزيمة الأكبر على صعيد اليمين العلماني أو اليمين المحافظ تلقاها مسعود يلماز، زعيم حزب الوطن الأم إذ تراجعت أصواته من ١٣ بالمئة عام ١٩٩٩ إلى ٥,١ بالمئة عام ٢٠٠٢. ولقد ساهمت سياسات يلماز المعادية للإسلاميين، أثناء ترؤسه الحكومة بعد اربكان عام ١٩٩٧ وشراكته للحكومات التي تلتها وحتى انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضية، وبالتالي تحمله مع شركائه في الحكومة السابقة مسؤولية الانهيار الاقتصادي، ساهمت هذه السياسات في خسارته جزءاً من قواعد الحزب الإسلامية ومن الناخبين الذين أفقروا في عهده، كما أن يلماز حافظ على خطاب تقليدي غير مجدّد لم يستطع تأييده النظري للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التعويض عنه.

وكانت النتيجة ثقيلة أيضاً على حزب السعادة، بزعامة رجائي قوطان، والذي يمثل استمراراً للخط التقليدي الإسلامي الذي أسسه نجم الدين أربكان عام ١٩٧٠ وبلغ ذروته مع وصوله إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ قبل الإطاحة به في حزيران/يونيو ١٩٩٧ تحت ضغط المؤسسة العسكرية. والواقع أن السبب الرئيسي لهزيمة قوطان وحزبه هو انشقاق حزب الفضيلة الذي كان يتزعمه، بعد حظره في حزيران/يونيو ٢٠٠١، إلى حزبين: حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية، ثم إلى رغبة «الناخب

الإسلامي» بمنح الوجوه الإسلامية الشابة والجديدة فرصة تمثيلها وتلبية تطلعات، قد يبدو أسلوب قوطان التقليدي عاجزاً عن تحقيقها. كما أن قوطان وحزب السعادة، المدعومين من أربكان، يذكّران بمرحلة حزب الرفاه التي شهدت صداماً عنيفاً مع المؤسسة العسكرية. ولا يريد الناخب الإسلامي هذا أن يكرر تلك التجربة لاعتقاده أنها لن تحقق له أي مطلب، لذا فضّلت الغالبية الساحقة من «الناخب الإسلامي التقليدي» إعطاء صوتها لحزب العدالة والتنمية المنبثق بدوره من رحم حزب الفضيلة والذي يحمل خطاباً وأسلوباً جديدين.

إن نجاح حزب الشعب الجمهوري، اليساري العلماني، في الدخول إلى البرلمان، ليكون الحزب الثاني بعد حزب العدالة والتنمية، لا يشكل انتصاراً له. بل يمكن القول إن حزب الشعب الجمهوري، بزعامة دينيز بايكال، قد فشل فشلاً ذريعاً، أولاً، بمنع زعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب اردوغان، من تحقيق فوز كاسح، وثانياً بالحصول على نتيجة أفضل. وباستثناء حاجة حزب العدالة والتنمية لحزب الشعب الجمهوري في القضايا التي تتطلب غالبية الثلثين، فإن الحزب الأخير لا يمثل أي ثقل داخل البرلمان أو في الحكومة وستقتصر معارضته على «إسماع الصوت» ليس إلا. وتثقل هزيمة حزب الشعب الجمهوري مع التذكير بأن إحدى أشهر

إن نجاح حزب الشعب الجمهوري، اليساري العلماني، بزعامة دينيز بايكال، في الدخول إلى البرلمان ليكون الحزب الثاني بعد حزب العدالة والتنمية لا يشكل انتصاراً بل فشلاً ذريعاً وخاصة أنه فشل بمنع زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب اردوغان من تحقيق فوز كاسح.

الشخصيات خلال العامين الأخيرين، وهي كمال درويش، قد انضمت إليه لما لها من ثقل وسمعة اقتصادية في قيادة برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. كما أن «الدولة» دعمت بايكال - درويش لأنها وجدتهما الأكثر قدرة على منافسة اردوغان، فسخرت كل امكانياتها في خدمتهما. ومع ذلك فشل حزب الشعب الجمهوري، في ظل هذا الثنائي، في تحقيق أهدافه. ويمكن القول إن انضمام درويش إلى حزب الشعب الجمهوري قد أضرّ بالحزب أكثر مما أفاده. إذ إن انضمام درويش الليبرالي ومنفذ سياسات صندوق النقد إلى حزب يدعو دائماً إلى رفض سياسات صندوق النقد الدولي خلق بلبلة داخل ناخبي اليسار العلماني، وفقدان المصداقية بتوجهات هذا التيار. ذلك أن مجموع أصوات اليسار العلماني بحزبيه، اليسار الديمقراطي، والشعب الجمهوري عام ١٩٩٩ بلغت حوالي الـ ٣٢ بالمئة، فيما تراجعت في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ٢١ بالمئة تقريباً، أي أن ما لا يقل عن ١١ بالمئة من أصوات اليسار الديمقراطي قد ذهبت في اتجاهات أخرى. وبما أن أجاويد وجيم قد نالا مجتمعين حوالي ٢,٥ بالمئة في الانتخابات الأخيرة، فقد كان يتوجب أن يحصل بايكال على ما تبقى من أصوات اليسار العلماني أي حوالي ٢٩ بالمئة على الأقل، وهذا لم يحصل واكتفي بـ ١٩ بالمئة. إضافة إلى عامل درويش فإن بايكال نفسه لم يكن يمثل ذلك «الوجه الجديد» بالنسبة إلى الناخب وهو شارك في أكثر من حكومة في مطلع التسعينيات وكان مقارنة

مع آخرين «تقليدياً» ما أفقده العديد من الأصوات.

٢ - أنهى انتصار حزب العدالة والتنمية إحدى عشرة سنة من الحكومات الائتلافية. فمنذ انتخابات عام ١٩٩١ لم يستطع أي حزب أن ينال الغالبية المطلقة في البرلمان، فكانت الحكومات المتعاقبة نتيجة ائتلاف بين حزبين أو أكثر، غالباً ما كانا على نقيض ايدئولوجي بين يسار ويمين. وهذا ما كان يدخل هذه الحكومة في دوامة التجاذبات والانقسامات والاهتزازات وتبادل المصالح والدخول في صفقات وظهور فضائح فساد وتقاسم المال العام لصالح أحزاب السلطة. فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي وبالتالي تفاقم المشكلات الاقتصادية. وهذا كله كان يقوّي قبضة العسكر وتحكمه بصورة غير مباشرة بالسلطة. لذلك فإن انتصار حزب العدالة والتنمية الآن يضع نهاية لمرحلة الائتلافات الحكومية ويدخل البلاد، مبدئياً، في حكومة من لون واحد تفترض استقراراً سياسياً وقدرة على تمرير مشاريع القوانين في برلمان يسيطر عليه حزب واحد.

٣ - وصول حزب العدالة والتنمية بمفرده الآن إلى السلطة يذكّر بسوابق مع الحزب الديمقراطي في الأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٤ و ١٩٥٧، وحزب العدالة عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٩ وحزب الوطن الأم عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧. لكن مقارنة الظروف التي وصلت خلالها هذه الأحزاب بمفردها إلى السلطة بالظروف التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية تحمل أكثر من اختلاف. فمعظم الانتخابات المذكورة كانت تجري في ظل وجود حزبين وحيدتين أو رئيسيين، أو حتى عدم وجود أحزاب حقيقية (انتخابات ١٩٨٣). فكان من الطبيعي أن يحصل واحد منهما على الأكثرية. فيما كانت

إن انتصار حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان هو هزيمة ثقيلة للمؤسسة العسكرية والقضائية بعد أن قاد العسكر حملة تشكيك واسعة بنيات اردوغان واعتبروا أن خطابه المعتدل ليس تغييراً في القناعات بل مجرد "تكتيك" و "تقية".

انتخابات ٢٠٠٢ تجري في ظل تنافس شديد بين أحزاب عريقة وقوية وبالكاد يستطيع أحدها أن يتقدم على الآخر ببعض النقاط غير الكافية حتى لتشكيل حكومة ائتلافية من حزبين فقط. وكانت الأحزاب السابقة تنتمي جميعها إلى ايدئولوجيا النظام العلماني، مع انفتاح على الفئات الإسلامية، فيما كانت معركة حزب العدالة والتنمية أصعب بما لا يُقاس فهو منتم أصلاً إلى قواعد إسلامية، أي أنه حزب إسلامي في منطلقاته منفتح على العلمانيين. وهو حزب ووجه بمضايقات قاسية من جانب كل مراكز القوى في النظام، من منع زعيمه من الترشح للانتخابات وفتح دعوى قضائية لإغلاقه قبل أيام من موعد الانتخابات. وعلى رغم كل هذه الظروف نجح اردوغان وحزبه في الوصول إلى السلطة بمفردهم ما يعطي انتصارهم أهمية إضافية.

٤ - إن انتصار حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان هو هزيمة ثقيلة للمؤسسة العسكرية والقضائية. فقد قاد العسكر حملة تشكيك واسعة بنيات

اردوغان واعتبروا أن خطابه «المعتدل» ليس تغييراً في القناعات بل مجرد «تكتيك» و«تقية» للالتفاف على الدستور والقوانين. لذا سَخَرُوا كل ما يمتلكون من أدوات لمحاربة اردوغان. وبرز القضاء رأس حربة لهم في هذه الحرب. وكان واضحاً منذ مطلع العام ٢٠٠٢ أنهم لن يدعوا اردوغان يصل إلى الانتخابات متخذين من محكوميته السابقة بموجب المادة ٣١٢ من قانون العقوبات الجزائية ذريعة لمنعه من الترشح للانتخابات لأنه، بموجب هذه المادة، لا يمتلك الشروط المؤهلة ليكون نائباً قبل مطلع ٢٠٠٣. وهكذا كانت الخطوة الأولى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بقرار المجلس الأعلى للانتخابات منع اردوغان من الترشح للانتخابات، ومن ثم فتح دعوى قضائية من جانب مدعي عام الجمهورية بحظر حزب العدالة والتنمية قبل عشرة أيام من موعد انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ومن بعدها المباشرة بالتحقيق في الدعوى قبل يومين فقط من إجراء الانتخابات. وكان هدف المؤسسة العسكرية، عبر القضاء، التأثير في الناخب الإسلامي وغير الإسلامي المؤيد لحزب العدالة والتنمية، بأن صوته سيذهب سدى في حال اقترع لحزب سيحظر لاحقاً، تماماً كما حصل مع حزب الفضيلة سابقاً.

ووظف العسكر في معركتهم هذه العديد من القضاة الذين يفترض فيهم الحياد. ولم يتورع مدعي عام الجمهورية صباح الدين قناد أوغلو من تشبيه اردوغان بهتلر واتهامه بأنه يحاول استغلال الديمقراطية لينقض على السلطة ويقيم نظاماً نازياً رجعيًا، مثملاً حصل مع الحزب النازي في ألمانيا في الثلاثينيات.

وكذلك برز كمال درويش، كأحد عناصر الحملة العسكرية على اردوغان، بتكرار كلام قناد أوغلو حول الشبه بين اردوغان وهتلر. بل إن درويش، الليبرالي (!) دافع عن الانقلابات العسكرية التي قام بها العسكر في تركيا لأنها كانت تهدف إلى حماية العلمانية والجمهورية، بل افتخر بكون هذه الانقلابات من عمل «مؤسسة» وليس من عمل ضابط فرد على ما هو الحال عليه في دول العالم الثالث (!).

لذا، وعلى رغم كل هذه الممارسات الضاغطة، نجح اردوغان في قيادة حزبه إلى أكبر انتصار، ما اعتبر هزيمة كبيرة لكل من حاول محاربته وفي مقدمهم المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية.

٥ - ويجيء انتصار حزب العدالة والتنمية بعد خمس سنوات حالكة السواد في تاريخ الحركة الإسلامية امتدت من ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ وحتى الآن. وهي المرحلة التي سميت بـ «مرحلة ٢٨ شباط» نسبة إلى الاجتماع الشهير لمجلس الأمن القومي التركي الذي انعقد يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، واتخذ قرارات من ١٨ بنداً تدعو الحكومة التي كان يترأسها الإسلامي نجم الدين أربكان (بالائتلاف مع طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم) إلى اتخاذ التدابير المنصوص عليها في القرارات لوضع حد لنشاط التيارات الإسلامية وعلى مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وهذه التدابير، فيما لو نفذت لكانت تعني استئصالاً لبنية الحركة الإسلامية. ومانع أربكان التوقيع على القرارات وإذ وقّع لاحقاً ماطل ولم ينفذ أيّاً منها إلى أن أطيح بحكومته بعدما فقدت الاكثريّة في أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٧، وكان للحكومات التي توالى على رئاستها مسعود يلماز وبولنت اجاويد أن شرعت بأوسع حملة «إبادة» لكل مظاهر

الحركة الإسلامية. فحظرت الأحزاب الواحد تلو الآخر، ومُنِعَ أربكان ورفاقه من ممارسة العمل السياسي ودخل بعضهم السجن (مثل اردوغان) وأقيل بعضهم من الخدمة العامة مثل اردوغان من رئاسة بلدية اسطنبول. وأغلقت المرحلة المتوسطة من المدارس الدينية المعروفة بـ «إمام - خطيب» وأغلقت دورات تعليم القرآن الكريم المسائية، ومُنعت المحجبات من دخول جامعات الدولة وحتى المعاهد الدينية. وفُرضت مقاطعة من قبل الدولة على شركات ومصانع يديرها اسلاميون. ولم تسلم شركات ضخمة ومعروفة عالمياً مثل شركة انتاج بسكويات «أولكر» من هذه المقاطعة. ولوحق حتى المعتدلون أمثال عالم الدين والداعية فتح الله غولين الذي كان عنواناً لـ «الإسلام الاجتماعي» البعيد عن الإسلام السياسي وكان مصيره الفرار من تركيا حيث يقيم الآن في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أرخت «مرحلة ٢٨ شباط» بظلالها السلبية على الوفاق السياسي والاجتماعي. ووضعت كل ما هو إسلامي في دائرة «الحظر» وظهر مصطلح «الرجعية» دلالة على الإسلاميين، وبلغت الحملة العلمانية - العسكرية على الإسلاميين ذروتها مع توعد رئيس الأركان المنتهية مدته في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ «الرجعيين» بحرب الألف عام إذا اقتضى الأمر.

في ظل هذه الظروف الصعبة والضاغطة، بل على رغمها، كانت الأحزاب الممثلة للإسلاميين تلتزم الهدوء والصبر. لذا كان انتصار ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية بمثابة «انتقام» من مجمل «مرحلة ٢٨ شباط». لقد سقط «٢٨ شباط» في «٣ تشرين الثاني». والجميع ينتظر الآن المفاعيل العملية لسقوط مرحلة بكاملها.

إن القاعدة التقليدية للصوت الإسلامي في تركيا تقدر بنسبة ١٥ بالمئة، وهذه النسبة ترتفع أحياناً عبر أصوات إسلامية من أحزاب - يمينية علمانية لتصل إلى ٢١,٥ بالمئة... لكن التجارب الانتخابية تشير إلى أن هناك كتلة أصوات «متحركة» تنتقل من حزب يميني إلى حزب آخر.

ثانياً: لماذا انتصر حزب العدالة والتنمية؟

اعتبر المراقبون، في نظرة أولى، انتصار حزب العدالة والتنمية انتصاراً لدعاة عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية، ووصل بعض المحللين إلى وصف وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بمفرده بأنه «انقلاب أبيض». لكن «تسريحاً» لكتلة الأصوات الذي حصل عليها الحزب وهي ٣٤,٣ بالمئة تتفق، جزئياً، مع هذه النظرة. وتقدم عوامل أخرى، مهمة ومؤثرة، بل حاسمة كذلك، في تحقيق هذا الانتصار.

١ - إن «القاعدة التقليدية» للصوت الإسلامي في تركيا تقدر بنسبة ١٥ بالمئة، وهذه النسبة ترتفع أحياناً عبر أصوات إسلامية من أحزاب يمينية علمانية، لتصل مثلاً إلى ٢١,٥ عام ١٩٩٥ مع حزب الرفاه أو تتراجع إلى ١١ بالمئة في العام ١٩٩١، علماً أن

حزب الفضيلة نال عام ١٩٩٩ ١٥,٤ بالمئة. فإذا انطلقنا من النسبة المتوسطة، أي ١٥ - ١٦ بالمئة، فإن هذه الأصوات توزعت في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بين حزبي العدالة والتنمية وحزب السعادة. فإذا كان حزب السعادة قد نال نسبة ٢,٥ بالمئة، فإن ما تبقى من أصوات إسلامية تقليدية ذهب إلى حزب العدالة والتنمية ونسبتها حوالى ١٣ بالمئة. وهذا يعني أن هناك كتلة من الأصوات تقارب الـ ٢١ بالمئة حصل عليها حزب العدالة والتنمية من خارج قاعدته التقليدية.

التجارب الانتخابية في تركيا تشير إلى أن هناك كتلة أصوات «متحركة» تنتقل عادة من حزب يميني إلى حزب يميني آخر. وعوامل الانتقال تحكمها ظروف سياسية آنية مرتبطة بالظروف المحيطة بالانتخابات وظروف اجتماعية واقتصادية. والأحزاب اليمينية المقصودة هي: حزب الطريق القويم، حزب الوطن الأم، حزب الحركة القومية، والحزب الذي يمثل الإسلاميين. وهذه الكتلة «المتحركة» انتقل جزء منها إلى حزب الطريق القويم عام ١٩٩١، وإلى حزب الرفاه عام ١٩٩٥ وإلى حزب الحركة القومية عام ١٩٩٩. فحققت هذه الأحزاب المرتبة الأولى بين الأحزاب اليمينية في الانتخابات المذكورة.

في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بلغ مجموع أصوات الأحزاب اليمينية المذكورة (باستثناء حزب العدالة) حوالى ٢٣ بالمئة، فيما هي بلغت عام ١٩٩٩ حوالى ٤٣ بالمئة (من دون حزب الفضيلة)، أي أن نسبة التراجع بلغت عشرين بالمئة، وهي نسبة تعادل تقريباً النسبة التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية من خارج قاعدته التقليدية كما ذكرنا آنفاً. لذا فإن الراجع أن هذه الكتلة «المتحركة»، بمعظمها، قد ذهبت إلى حزب العدالة والتنمية، علماً أن الدراسات تشير أيضاً إلى أن هناك نسبة تصل إلى ٤ بالمئة من قاعدة بولنت أجاويد اليسارية قد ذهبت أيضاً إلى حزب العدالة والتنمية. وهذا كله يعني:

- أن الأصوات التي ذهبت لحزب العدالة والتنمية من منطلق «إسلامي» هي ٤ بالمئة من مجمل الأصوات التي نالها.

- أن الـ ٦٠ بالمئة المتبقية اقترعت لحزب العدالة والتنمية من منطلق «غير إسلامي» أو لنقل «غير إسلامي» صرف.

وبالتالي إن جزءاً مهماً من ناخبي حزب العدالة والتنمية هم إسلاميون وينتظرون تبعاً لذلك أن يسلك الحزب وفقاً للاعتبارات الدينية. لكن يطرح هنا سؤال جوهري: إذا كان هؤلاء الناخبون إسلاميين، فلماذا لم يصوتوا لحزب السعادة الأكثر تعبيراً عن الهوية الإسلامية ويدعمه رمز الإسلام السياسي في تركيا، أي نجم الدين أربكان؟ والجواب عن ذلك هو أن الناخب الإسلامي أدرك أن الفريق الراديكالي في الحركة الإسلامية والذي يمثل قوطان وأربكان قد وصل إلى مرحلة القطيعة في العلاقة مع النظام، ما يعني أن التصويت له لن يسهم في فتح مخرج للأزمة بين الطرفين. فيما أن الخطاب الجديد «المعتدل» لأردوغان ورفاقه قد يؤدي إلى نتائج تخفف من الضغوطات التي تمارس ضد الفئات الإسلامية، ثم إن حظوظ أردوغان في الفوز هي أكبر بكثير من حظوظ قوطان، لذا فإن أصوات الناخب الإسلامي ذهبت لمن يمتلك حظاً أكبر تبعاً لاستطلاعات الرأي.

٢ - لقد ذهب نسبة عالية من أصوات اليمين المحافظ العلماني إلى حزب العدالة والتنمية، والسؤال هو: لماذا لم تذهب هذه الكتلة «المتحركة» إلى أحد أحزاب هذا اليمين أو أكثر؟ والجواب هو أن حزبيين من أحزاب اليمين الثلاثة، الحركة القومية والوطن الأم، كانا مشاركين في الحكومة السابقة والتي كان يترأسها اليساري بولنت أجاويد. وفي عهد هذه الحكومة وبالتحديد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ انفجرت أخطر أزمة اقتصادية في تاريخ تركيا افقدت المواطن بين ليلة وضحاها ثلثي قيمة عملته التي انخفضت بصورة دراماتيكية أمام الدولار من ٥٠٠ ألف إلى مليون و٥٠٠ ألف ليرة. وأغلقت أكثر من ٤٠٠ ألف مؤسسة صغيرة أبوابها، وارتفع عدد عاطلين عن العمل من مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين، فضلاً عن انخفاض الناتج القومي الصافي من ٢٠٠ إلى ١٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وارتفاع مجموع الدين إلى ٢٢٠ مليار دولار، وظهور عمليات نهب للمال العام من جانب أحزاب الحكومة قاربت الـ ١٢ مليار دولار خلال عامين فقط. وإلى ذلك كله رهن تركيا لصندوق النقد الدولي عبر ١٧ مليار دولار قروض خلال أقل من سنة.

غالباً ما يقترح المواطن لمن يكون في موضع «الضحية» لممارسات النظام. وليس أفضل من اردوغان صورة — «الضحية»، وهذا ما أكسبه العديد من الأصوات.

أمام هذا الواقع الاقتصادي الضاغط حجت الكتلة «المتحركة» أصواتها عن أحزاب اليمين، وبما أنها لن تذهب إلى أحزاب يسارية، وبما أن إعطاءها لحزب تشيللر ليس مشجعاً نظراً لماضي تشيللر، فقد صبت هذه الكتلة في صندوق اقتراع حزب العدالة والتنمية.

٣ - ما شجع على ذلك أن لأردوغان ماضياً ناصعاً في تقديم الخدمات للناس عندما كان رئيساً لبلدية اسطنبول بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ حيث غير وجه المدينة وقدم نموذجاً يقتدى به للخدمة العامة، فضلاً عن نظافة الكف التي اشتهر بها. وكان شعار أردوغان خلال الحملة الانتخابية أنه لا يعد إلا ما يقدر على الوفاء به. وعلى هذا كان ماضي أردوغان وسجله وعصاميته ونظافته عاملاً جاذباً لهذه الكتلة «المتحركة»، بل كذلك للعديد من أصوات أحزاب أخرى، بما فيها اليسارية، أي أن ما لا يقل عن نصف الأصوات التي ذهبت لأردوغان وحزبه كانت «أصواتاً اقتصادية» احتجاجية على سياسات الحكومة السابقة في الفقر والنهب والارتهاق للخارج.

٤ - يبقى عامل آخر وهو الحضور المحبب «الكاريزماتي» لشخصية أردوغان وديناميته وتحسسه لمشاعر الفئات الشعبية وقربه منها، ما جعل منه زعيماً استثنائياً في بلد مكبل بالقيود ويشيع فيه الفساد.

٥ - غالباً ما يقترح المواطن لمن يكون في وضع «الضحية» لممارسات النظام. وليس أفضل من اردوغان صورة لـ «الضحية» و«المغدورية». فكرة النظام والتعاطف مع الضحية أكسب أردوغان العديد من الأصوات.

٦ - خارج العوامل المرتبطة بشخص اردوغان وصفاته وماضيه، استطاع الخطاب

الأردوغانى المعتدل «استقطاب» فئات واسعة من المجتمع. فهو نال ثلث الأصوات في المناطق الغنية ولا سيما في الغرب التركي، ونال حوالى ٢٩ بالمئة من الأصوات في المناطق الكردية على رغم أن غالبية الأصوات الكردية صبت لمصلحة الحزب الكردي، الشعبي الديمقراطي. وعلى هذا جمع اردوغان في شخصه وفي خطابه: الإسلامي واليميني واليساري والغني والفقير والتركي والكردي.

من هنا هذا الانتصار الكاسح الذي لم يتحقق لحزب آخر منذ العام ١٩٨٧، تاريخ ثاني وآخر انتصار لحزب الوطن الام بزعامة الرئيس الراحل طورغوت أوزال.

ثالثاً: هل حزب العدالة والتنمية حزب إسلامي؟

لم يتأسس حزب العدالة والتنمية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ من فراغ. فهو ينتمي إلى «شجرة عائلة» أحزاب الحركة الإسلامية التي كانت بدايتها مع حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠ ثم حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢ فحزب الرفاه عام ١٩٨٣ وحزب الفضيلة عام ١٩٩٨. وفي عهد حزب الفضيلة بدأ بالبروز تيار تجديدي داخل الحزب تزعمه عبدالله غول الذي ترشح على زعامة الحزب ضد زعيمه رجائي قوطان في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ وخسر بفارق ضئيل، إذ نال ٥٢١ صوتاً مقابل ٦٣٣ صوتاً لقوطان، الأمر الذي يحدث للمرة الأولى داخل حزب إسلامي. وفي هذه المعركة وقف أربكان خلف قوطان فيما دعم أردوغان عبدالله غول. وعندما خُطر حزب الفضيلة في ٢٢ حزيران/يونيو عام ٢٠٠١ تكرر الانقسام الداخلي داخل التيار الإسلامي، فأسست جماعة قوطان حزب السعادة في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠١ وتلاحم مؤيدو أردوغان بتأسيس حزب العدالة والتنمية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١. وتقاسم الحزبان نواب حزب الفضيلة المحظور فانضم ٤٨ منهم إلى حزب السعادة و٥١ إلى حزب العدالة والتنمية. بهذا المعنى فإن حزب العدالة والتنمية هو أحد تعبيرات الحركة الإسلامية في تركيا. وينتمي عدد كبير من قادة حزب العدالة والتنمية إلى حركة «النظرة الوطنية» التي تعتبر الوعاء الأوسع الذي يرفع الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان والمعروفة بتوجهاتها الإسلامية.

وإذا أخذنا التكوين الفكري لقادة حزب العدالة والتنمية في عين الاعتبار، فإن معظمهم قد تلقوا تربية دينية محافظة، وأردوغان نفسه هو خريج معهد علوم دينية الذي ينضم إليه الطلاب مع بدء المرحلة المتوسطة وحتى نهاية المرحلة الثانوية. ومن لم يكن خريج معهد علوم دينية فإنه قد تلقى تربية دينية كاملة في كنف العائلة. ومعظم قادة حزب العدالة والتنمية يمارس الواجبات الدينية من صلاة وصوم وغيرها، كما أن زوجات معظمهم يرتدين الحجاب. وزوجات ١٤ من أصل ٢٥ وزيراً في الحكومة الجديدة التي شكلها عبدالله غول هن محجبات بما في ذلك زوجة عبدالله غول، وكذلك زوجة زعيم الحزب رجب طيب أردوغان وزوجة رئيس البرلمان بولنت أرينتش. ومن بين الأعضاء المؤسسين للحزب ست نساء محجبات من أصل ١٣ امرأة أعضاء في الهيئة التأسيسية للحزب التي تضم ٧٤ شخصاً. ومعظم قادة الحزب مارس السياسة ضمن أحزاب السلامة الوطني وحزب الرفاه وحزب الفضيلة، وجميعها إسلامية. والبعض منهم

كان وزيراً في حكومة الرفاه المشهور عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، واستمر خمسة منهم وزراء في الحكومة الجديدة لعبدالله غول الذي كان هو نفسه وزير دولة للشؤون الخارجية في حكومة اربكان والناطق الرسمي باسمها.

مما تقدم نرى أن قادة حزب العدالة والتنمية بمعظمهم اسلاميون بتكوينهم الفكري وماضيهم السياسي ومسيرتهم الحزبية.

لكن منذ لحظة التفكير بتأسيس حزب جديد، كان التيار التجديدي في حزب الفضيلة يبحث عن طريقة جديدة لمواجهة

الواقع التركي. وكان دعاة هذا التيار يرون أن تعقيدات الواقع السياسي، والضغوط الهائلة التي استهدفت بُني الحركة الإسلامية في تركيا تستدعي خطاباً جديداً وأساليب جديدة في العمل لا تقطع مع «المرجعية الإسلامية» لهذا التيار ولكنها تحاول عدم الاصطدام بمنظومة النظام المتجذرة وعدم اعطائه المبررات لتكرار «مرحلة ٢٨ شباط» التي عانى منها الاسلاميون الأمرين على كل الصعد. وعلى هذا الأساس انعقد المؤتمر الأول التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في ١٤ آب/أغسطس من عام ٢٠٠١ تحت شعار العمل من أجل كل تركيا واستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع. وقام

منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية كانت قيادته تبحث عن طريقة لمواجهة الواقع التركي تستدعي خطاباً جديداً... قام اردوغان في كلمته الافتتاحية بموازنة دقيقة فهو لم يذكر أتاتورك في خطابه لكنه أيضاً لم يذكر الاسلام لا من قريب أو بعيد.

اردوغان في كلمته الافتتاحية بموازنة دقيقة. فهو لم يذكر أتاتورك في خطابه مرة واحدة، ولكنه أيضاً لم يذكر الاسلام لا من قريب ولا من بعيد. كان اردوغان خارج أتاتورك وخارج الاسلام. وكان مرجعه «الاعلان العالمي لحقوق الإنسان» و«الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية». ويمضي اردوغان أبعد من ذلك بقوله إن العلمانية هي المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، لكنها العلمانية التي تعني حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية. ركز اردوغان حينها على الحريات، مستعيناً بجملة فولتير الشهيرة: «أنا قد لا أوافقك الرأي لكنني أضحي بنفسني من أجل حريتك في قول ما تريد».

أكد عبدالله غول بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البُعد الجامع لحزب العدالة والتنمية: «إن حزبنا ليس حزباً دينياً ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع. وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات، ملتحنون وغير ملتحنين. إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة. هدفنا التطبيع والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة».

يشدد اردوغان على أنه «تغيّر» وهو لا يترك مناسبة من دون أن يؤكد ذلك بالقول والممارسة. فالدين غاب كلية عن حملته الانتخابية، كما اعتبر أن قضية الحجاب ليست من أولويات حزبه. وفي برنامج حزبه الانتخابي أولوية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي المنظمة التي وصفها أربكان يوماً بـ «الخرقة البالية التي يجب تمزيقها».

وبعد انتصاره في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ واصل اردوغان تأكيد

«الخط الجديد» لحزب العدالة والتنمية، فأعلن احترامه لسلوكيات وأنماط حياة كل فئات المجتمع التركي في رسالة طمأنة إلى العلمانيين، وانطلق في رحلة أوروبية جامعة شملت كل دول الاتحاد الأوروبي في تأكيد للتطلعات الغربية لتركيا خلاف ما كان عليه الأمر مع اربكان الذي كانت أولى رحلاته إلى دول إسلامية وعربية ولم يزر طوال عهده دولة أوروبية واحدة.

رابعاً: حزب العدالة والتنمية في السلطة: تحديات وآفاق

ليست المرة الأولى التي يصل فيها حزب إسلامي إلى السلطة. فخلف تجربة حزب العدالة والتنمية الجديدة إرث بكامله من المشاركات الإسلامية كما في الحكومات كذلك في تولى إدارة البلديات.

ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ كانت أول مشاركة لحزب إسلامي في حكومة تركية حين ائتلف زعيم حزب الشعب الجمهوري حينها بولنت أجاويد مع حزب السلامة الوطني بقيادة نجم الدين اربكان. ولم تكن مشاركة الإسلاميين صُورية أو هامشية، بل تولى اربكان منصب نائب رئيس الحكومة وتولى أعضاء من حزب ست وزارات بينها الداخلية والعدل والتجارة والصناعة. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ ائتلف زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل مع ثلاثة أحزاب أخرى، من بينها حزب السلامة الوطني لتشكيل حكومة جديدة، تولى فيها اربكان أيضاً منصب نائب لرئيس الحكومة وتولى وزراؤه أيضاً ست وزارات. وفي ٢١ تموز/يوليو ١٩٧٧ شكل ديميريل حكومة ثانية ائتلافية مع حزبي الحركة القومية والسلامة الوطني، وأيضاً كان نصيب اربكان نيابة رئاسة الحكومة ونصيب حزبه ست حقائب وزارية. وفي كل هذه المشاركات قام اربكان وحزبه بدور مهم في تعزيز الحضور الإسلامي في مؤسسات الدولة وفي مضاعفة معاهد التعليم الديني ودورات تدريس القرآن الكريم، كما في تعزيز العلاقات مع العالم العربي والإسلامي.

وكانت ذروة مشاركة الإسلاميين في السلطة في الحكومة التي ترأسها نجم الدين اربكان نفسه بصفته زعيماً لحزب الرفاه الفائز في المركز الأول في انتخابات ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وكانت الحكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بقيادة طانسو تشيللر وتقاسم فيها الحزبان الحقائب الحكومية.

يصل حزب العدالة والتنمية، سليل أحزاب الاتجاه الاسلامي في تركيا، إلى السلطة وخلال تجربة طويلة ومتنوعة وغنية. فمعظم قادته وعدد من وزراء الحكومة الجديدة التي شكلها، مارسوا المسؤولية الرسمية سواء في الحكومات أو في البلديات. وبالتالي هم على دراية تامة بأساليب العمل السياسي ومناوراته وما إلى ذلك.

لكن حزب العدالة والتنمية يصل اليوم إلى السلطة في أعقاب مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الحالة الإسلامية في تركيا والنظام، ورأس حربته المؤسسة العسكرية، ومورس خلالها ما يمكن تسميته «حرب إبادة» ضد كل ما هو إسلامي على جميع الصعد. وهذه المرحلة التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ جاءت نتيجة شكوك العسكر بأن اربكان والإسلاميين يريدون تغيير طبيعة النظام و«أسلمة» المؤسسات

تدريجياً والانقلاب على الايديولوجيا الكمالية برمتها. لذا تعهد العسكر بالدفاع عن «ثوابت» الجمهورية العلمانية ولو تطلب الامر ذلك حرباً لآلف عام.

هذا الإرث من الشكوك بأهداف الإسلاميين يلاحق حزب العدالة والتنمية الذي يُنظر إليه على أنه امتداد عملي لكن بقناع وأسلوب جديدين للأحزاب الإسلامية السابقة. وهذا هو التحدي الأول الذي يتوجب على أردوغان أن يواجهه.

وفي الواقع يعرف اردوغان ورفاقه ذلك جيداً وأن هدفهم الأول هو نزع الشكوك التي تساور العسكر بأهدافهم وخلق مناخ من الثقة بهم. ولم يتوان أردوغان وقيادات حزبه عن تأكيد «عدم اسلامية» حركتهم الجديدة. بل إن اردوغان اعتبر أن وصف حزبه بالإسلامي هو إهانة كما لحزبه كذلك للإسلام، ويرفض كذلك إقامة أية دولة على أسس دينية، وأن مطلب الحريات الدينية غير متصل أبداً بإقامة دولة دينية. إذ إن الحريات الدينية هي جزء من «الحريات الفردية» التي تنص عليها المواثيق الأوروبية. وبعد انتصار حزبه أعلن اردوغان التزامه بإرث «القائد العظيم» أتاتورك، عند زيارته لضريحه بمناسبة الذكرى

إن هدف اردوغان ورفاقه نزع الشكوك التي تساور العسكر بأهدافهم وخلق مناخ من الثقة بهم. ولم يتوان أردوغان عن تأكيد «عدم اسلامية» حركتهم الجديدة.. والتحدي الثاني هو الوفاء بالوعود التي قطعوها للناخب بتحسين الوضع الاقتصادي.

الـ ٦٤ لوفاته في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨.

وفي جميع نشاطاته العلنية منذ انتصار حزبه حرص اردوغان، كما رئيس الحكومة عبدالله غول، على عدم اصطحاب زوجتيهما المحببتين، كما حرصا على اختيار امرأة غير محجة هي الوزيرة الوحيدة في الحكومة، فضلاً عن عدم ترشيح أي امرأة محجة للانتخابات النيابية.

وفي ما يتعلق بتعديل الدستور أو إعداد دستور عصري، يحاذر الاسلاميون الجدد المساس بأية بنود تثير حساسية المؤسسة العلمانية. وعلى الرغم من قدرة حزب العدالة والتنمية على القيام بمفرده بتعديلات قانونية لامتلاكه الاكثريّة اللازمة في البرلمان؛ إلا أن عبدالله غول يطمئن في اليوم الثاني لانتصار الحزب أنهم لن يستغلوا ذلك لتمير مشاريع مثيرة للتوتر: «نحن نعرف أنه لا يمكننا أن نحكم البلد وفقاً للأكثرية الحسابية». وفي أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في ظل الحكومة الجديدة أعلن غول التزام حزبه الكامل وولاءه لتعاليم الجمهورية.

والتحدي الثاني الداخلي الذي يواجه اردوغان وحزبه هو الوفاء بالوعود التي قطعوها للناخب بتحسين الوضع الاقتصادي. ويعرف اردوغان أن نصف ناخبي حزبه صوّتوا له لأسباب اقتصادية وثقتهم بتفانيه ونظافة كفه. ولذا سيكون النهوض الاقتصادي وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين في أول أولويات الحكومة الجديدة لأن الفشل في هذه المسألة يعني تلقائياً عودة حزب العدالة والتنمية إلى حجمه «الطبيعي» وسقوط «الهالة» التي تحيط بشخصية زعيمه رجب طيب أردوغان. وهذا التحدي هو

الذي يمكنه، في المقابل، من أن يضاعف من شعبية الحزب في حال نجح الأخير في رهانه الاقتصادي.

والتحدي الداخلي الثالث أمام حزب العدالة والتنمية هو «قاعدته التقليدية»، أي «ناخبه الإسلامي»، فهذا الناخب رجّح اردوغان على قوطان لأنه رأى فيه إمكانية لاستعادة «هوية مفقودة» والتحرر من ضغوطات النظام، من خلال زاوية مقاربته للقضايا الخلافية والحساسة مع المؤسسة العلمانية العسكرية. وتبرز قضية الحجاب كعنوان أبرز يتوجب على اردوغان إيجاد طريقة لحلها من دون توترات ومشكلات. فإذا لم يستطع اردوغان إعادة الحجاب إلى الجامعات على الأقل، يكون أخفق في أبرز امتحان يواجهه. وسيكون بالتالي أمام مخاطر خسارته لصوت «الناخب الإسلامي» نفسه، الذي سيبحث عما يعيد له «هويته» في أكثر القضايا «رمزية» وهي الحجاب.

ويواجه اردوغان وحزبه على الصعيد الخارجي أكثر من تحدٍّ. لكن التحديّ الخارجي الأساسي أيضاً هو كسب ثقة العالم الغربي وتبديد هواجسه من وصول حزب ذي ميول اسلامية إلى السلطة في بلد مسلم علماني وعضو في حلف شمال الأطلسي ومرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحجر مركزي، مع اسرائيل، في استراتيجيات واشنطن في المنطقة الممتدة من البلقان إلى آسيا الوسطى.

وكسبُ اردوغان لثقة الغرب (الأمريكي والأوروبي) هو جزء من محاولته كسب ثقة العلمانيين والعسكر في الداخل وتعزيز لها. لذا لم يتأخر اردوغان شخصياً لحظة واحدة وقام بجولة سريعة جداً على عواصم دول الاتحاد الأوروبي، أولاً ليؤكد الخيار الأوروبي، لا الإسلامي لحزبه وللحكومة الجديدة، وثانياً ليطلع الأوروبيين شخصياً على خطابه المعتدل الجديد وليكسب ثقتهم. وقد تعهّد اردوغان للأوروبيين بإجراء كل التعديلات التي يتطلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت في البرلمان التركي. ويمكن القول إن العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي والخطوات للانضمام إليه ستشهد تنامياً وتسارعاً في عهد حزب العدالة والتنمية أيضاً لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعني تطبيق كل معايير كوبنهاغن حول الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، والتي يرى الإسلاميون فيها أملهم الوحيد للتخلص من نظام القمع والضغوط والمنوعات الذي يتعرضون له منذ عقود داخل بلدهم.

وكسبُ ثقة الغرب يتطلب قبل أي شيء كسب ثقة واشنطن ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي وضعت الإسلام متهماً رئيسياً من جانب إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. وكان اختيار عبدالله غول الذي تعرفه واشنطن جيداً وثقّ به، رئيساً للحكومة، استكمالاً لنهج الاعتدال الذي يجسده رجب طيب اردوغان، ورسالة طمأنة واضحة إلى الإدارة الأمريكية التي تجاوزت مع هذه الرسالة عبر التهنية الحارة من بوش إلى غول ودعوته لزيارة واشنطن والمنتظر أن تتم في الربيع المقبل. وفي الواقع أنه بقدر حرص اردوغان على نسج أفضل العلاقات مع واشنطن (خلاف ما كان عليه اربكان)، فإن الإدارة الأمريكية معنية أيضاً في مرحلة الحرب على الحركات الإسلامية، بتقديم نموذج إسلامي معتدل مثل نموذج حزب العدالة والتنمية، يكون «قدوة» للعالم الإسلامي ومسوّغاً اضافياً لمواصلة حربها ضد المنظمات والدول

الإسلامية التي تصفها بـ «المتطرفة». كما إن واشنطن، في مرحلة الاستعداد لضرب العراق، لا تريد إحداث اهتزاز سياسي داخل تركيا، وتحرص على التعاون مع أي حكومة جديدة من أجل توفير كل الظروف لإنجاح حربها المحتملة ضد العراق.

وفي إطار كسب ثقة الولايات المتحدة لا يتوقع أن يطرأ أي تغيير جذري على علاقات انقرة، في عهد سلطة حزب العدالة والتنمية، مع إسرائيل. فعلاقات جيدة مع إسرائيل هي أحد مفاتيح كسب دعم واشنطن للسلطة الجديدة في تركيا. ثم إن هناك اقتناعاً لدى معظم الأتراك، بمن فيهم المسلمون، بضرورة التعاون العسكري مع إسرائيل «الوحيدة» القادرة على تحديث القدرات العسكرية التركية التي لا يمكن التهاون فيها في خضم الأخطار التي تحيق بتركيا من

يواجه اردوغان وحزبه على الصعيد الخارجي أكثر من تحد، لكن التحدي الأساسي هو كسب ثقة العالم الغربي وتبديد هواجسه من وصول حزب بميل إسلامية إلى السلطة في بلد مسلم علماني عضو في حلف شمال الأطلسي ومرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كل حذب وحذب. كذلك فإن العلاقات مع إسرائيل، ولا سيما العسكرية، هي علاقات بين دولة ودولة. ولما كان العسكر في تركيا هم «الدولة» وهم أصحاب القرار الحاسم في كل القضايا، ولما كان خيار العسكر الاستراتيجي التعاون مع إسرائيل، فإن المرجح، بل المؤكد، أن العلاقات مع إسرائيل ستتواصل قوية في عهد حزب العدالة والتنمية. أما الموقف من قضايا الشعب الفلسطيني، فلا شك في أن حزب العدالة والتنمية مؤيد قوي لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. لكن الحزب في ذلك لا

يتميز من مواقف الأحزاب التركية الأخرى التي تدعو إلى الأمر نفسه، بل إن المواقف التي أطلقها بولنت أجاويد، رئيس الحكومة السابقة، وهو اليساري العلماني المتشدد ضد الإسلاميين، ضد ممارسات أرييل شارون ووصفه لها بأنها «إبادة للشعب الفلسطيني»، لم يصل إليها أي مسؤول تركي من قبل سواء كان علمانياً أو إسلامياً.

إن الأولويات الأوروبية والغربية لحزب العدالة والتنمية تطرح سؤالاً كبيراً حول علاقات تركيا في ظل سلطته مع الوطن العربي. والواقع أن السلوك الحذر الذي يتبعه حزب العدالة والتنمية وابتعاده عن كل الخطوات التي قد تفسر على أنها تنطلق من باعث ديني، قد تؤثر سلباً في مستقبل العلاقات مع الوطن العربي. وهذا التأثير السلبي لا يأتي بمعنى تراجع هذه العلاقات بقدر ما يعني عدم رغبته القيام بخطوات «نوعية» لتعزيز العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي. وفي الأساس إن العلاقات التركية مع العرب قد بدأت في السنوات الثلاث الأخيرة بالتحسن بشكل لافت ولا سيما مع سوريا والعراق حيث تتعزز على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتُتبادل الوفود وعلى أعلى مستوى بصورة شهرية بل اسبوعية، وبلغت ذروة هذا التحسن مع توقيع اتفاق التعاون العسكري بين سوريا وتركيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ الذي أشر لبداية مرحلة أخرى «نوعية» ليس فقط في العلاقات السورية، بل العربية كذلك مع تركيا. وعلى هذا فإن أولوية العلاقة مع أوروبا وأمريكا في السياسة الخارجية لحزب

العدالة والتنمية تجعلنا لا نتوقع اهتماماً «استثنائياً» في تطوير العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، وترك هذه العلاقات تأخذ مجراها الطبيعي من تلقاء نفسها.

وفي خضم الاستعدادات الأمريكية للعدوان على العراق وشعبه ونهب ثرواته، يُطرح تساؤل آخر عن موقف السلطة الجديدة في تركيا من هذه الحرب في حال وقوعها. والواقع أن حزب العدالة والتنمية لم يحدد موقفاً واضحاً من مشاركة تركيا أو عدم مشاركتها. وحين سُئل عبدالله غول أثناء الحملة الانتخابية عن موقف حزبه من احتمال توجيه ضربة أمريكية إلى العراق في حال وصوله إلى السلطة أجاب: « سنسأل حينها العسكر». وبعد تكليفه بتشكيل الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، اعتبر غول أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تشكل خطراً مباشراً على تركيا وتعهّد بدعم ضربة للعراق تنسجم مع المقررات الدولية. إن الموقف من ضرب العراق تحول في تركيا إلى «سياسة دولة» بغض النظر عن هو الطرف الموجود في السلطة، أي لا لضرب العراق خارج الشرعية الدولية. لكن إذا كانت الضربة حاصلة لا محالة فتركيا ستشارك فيها. أما مستوى المشاركة فيتحدّد لاحقاً تبعاً لتطور العمليات العسكرية وتبعاً للتطورات السياسية على الأرض ولا سيما المتعلقة بالوضع الكردي ولأن بقاء تركيا خارج الضربة سيعرّضها لأضرار وأخطار تفوق مشاركتها فيها. وحزب العدالة والتنمية لن يسلك ما هو خارج هذه الأطر، فضلاً عن عدم رغبته بالاصطدام، وهو في مستقبل سلطته، مع واشنطن، وهو الساعي لكسب ثققتها ودعمها.

هل ينجح حزب العدالة والتنمية بمواجهة هذه التحديات والرهانات؟ إن الجواب عن ذلك رهن بسلوك الطرفين: الإسلامي والعلماني. فبقدر ما يبتعد حزب العدالة والتنمية عن الخطوات التي تثير «استفزاز» العلمانيين، يخرج هؤلاء وينزع من يدهم أية ذريعة لضربه أو إغلاقه. وبقدر ما يحقق من نجاحات على الصعيد الأوروبي والأمريكي، يعزز وضعه الداخلي في مواجهة العسكر والعلمانيين. لكن يداً واحدة لا تصفق. والمبادرة من جانب الإسلاميين نحو المصالحة تتطلب استجابة من جانب العلمانيين. فكما يُظهر الإسلاميون الآن «علمانية» لافتة في سلوكهم، فعلى العلمانيين أن يظهروا مرونة وانفتاحاً و«إسلامية» ما تجاه الإسلاميين. ومن الوقائع التي سبقت الانتخابات ثم تلتها تبدو العلاقة بين الطرفين على أنها «عشق من طرف واحد». وهذا يُرجّح أن تكون مهمة أردوغان وحزبه صعبة للغاية، وأن تكون مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية مليئة بالمشكلات والتجاذبات والمفاجآت □